

دراسة عن

"البنوك الإسلامية في الكويت"

إعداد

محمد محمود عبدالله يوسف

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني - جامعة القاهرة.

Mmyoussif@yahoo.com

(٢٠١١م)

مقدمة

تتسم البنوك الإسلامية في الكويت بالأداء المتميز والإقبال الشديد عليها، مما جعلها تتفوق بجدارة على البنوك التقليدية إلى الحد الذي جعل البنوك التقليدية تنشئ فروعاً خاصة بالمعاملات الإسلامية لاستقطاب العملاء.

ويقوم عمل البنوك الإسلامية على المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية خاصة مبدأ المضاربة وهو المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل، وليس على تعظيم الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة كما هو الحال في البنوك التقليدية.

وقد اتضح خلال الأزمة المالية العالمية مدى قوة البنوك أو المصارف الإسلامية كحل بديل للازمة التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية والشركات في أمريكا وغيرها، في حين ثبتت البنوك والمصارف الإسلامية لأنها تؤدي إلى إنتاج حقيقي وليس نمواً نقدياً فقط، وكانت ولا زالت البنوك الإسلامية في الكويت مثلاً رائعاً يُحتذى به كصرح اقتصادي إسلامي شامخ وناجح يقتدي بالشريعة الإسلامية، ويفيد المجتمع الكويتي والعربي والإسلامي بتوفير قاعدة رأسمالية ضخمة ومتنوعة في عالم الصيرفة، بما فيها من مشروعات وصيغ استثمار إسلامية مثل المضاربة والمرابحة والسلم وغيرها، واستطاعت البنوك الإسلامية بالكويت بصفة خاصة أن تمتص وتحد من آثار الأزمة المالية العالمية بل وتقدم بديلاً حقيقياً متميزاً.

وفي هذه الدراسة يتم تناول وتحليل واقع البنوك الإسلامية في الكويت وآفاقها المستقبلية عبر تحليل المحاور التالية:

- ١- واقع البنوك الإسلامية في الكويت.
- ٢- البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالكويت.
- ٢- أسباب ازدهار البنوك الإسلامية بالكويت.
- ٤- التحديات أمام البنوك الإسلامية بالكويت.
- ٥- نتائج وتوصيات.

١- واقع البنوك الإسلامية في الكويت

١-١ تعريف بالبنوك الإسلامية في الكويت

حظيت الكويت بدور الريادة والقيادة في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك بإنشاء ثاني بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي وذلك في عام ١٩٧٧م، كما تعد تجربة شركة المزيبي للصيرفة التي تأسست عام ١٩٤٢م كأول شركة في الكويت للقيام بأعمال الصيرفة أحد أبرز التجارب الناجحة.

ومع إعلان محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح موافقة المركزي على التحول الكلي لبنك الكويت والشرق الأوسط إلى العمل وفقاً للشريعة الإسلامية يرتفع عدد البنوك الإسلامية العاملة في الكويت إلى ٤ مضافاً إليها بنك وربة الإسلامي تحت التأسيس، كشركة مساهمة كويتية تحت التأسيس برأسمال ١٠٠ مليون دينار كويتي تدفع بالكامل. وتساهم الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس البنك، الذي سيكون بنكاً إسلامياً بنسبة ٢٤ في المئة من رأس المال والباقي يُخصص كمنحة لجميع المواطنين الكويتيين بالتساوي على أن تتحمل الدولة قيمة الاكتتاب. (١)

ومع بدء البنكين بمزاولة أنشطتهما في السوق المحلي قريباً بعد الانتهاء من الإجراءات المطلوبة يصبح إجمالي البنوك الإسلامية في الكويت خمسة بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مقابل خمسة بنوك لا تزال تدرج تحت قطاع البنوك التقليدية. وحتى يونيو من العام الماضي ٢٠٠٨م فإن عدد البنوك الإسلامية المحلية لم يتجاوز الثلاثة بنوك حتى موافقة البنك المركزي الأولية لبنك الكويت والشرق الأوسط على التحول إلى بنك إسلامي، بينما تم الإعلان قبل أشهر عن تأسيس بنك وربة. وأكدت مجموعة أوكسفورد بيزنس جروب البريطانية للإعلام والنشر أن الكويت إذ ظلت فترة طويلة من الزمن الحزن الدافئ لعمليات التمويل الإسلامي، فإن لها أن تفاخر بحق بريادتها وقيادتها للعمليات المصرفية وعمليات التأمين والاستثمار التي تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية. (٢)

(١) وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، ١٤-١٢-٢٠٠٩م.

(٢) صحيفة الوطن الكويتية - ٧-١٢-٢٠١٠م.

نموذج بيت التمويل الكويتي

من النماذج المهمة والرئيسة والكبرى للمصارف الاسلامية في الكويت بيت التمويل الكويتي الذي تأسس عام ١٩٧٧م، وتتمحور الأنشطة الرئيسة لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك. (البنك) و شركاته التابعة (المجموعة) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية، ويمكن توضيح الشركات التابعة (المجموعة) والشركات الزميلة (الاستثمارات المهمة) لبيت التمويل الكويتي بيانها كالتالي: (١)

أولاً: الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي

١-١ بيت التمويل الكويتي - ماليزيا: بنك إسلامي تابع مملوك بالكامل مسجل بدولة ماليزيا منذ عام ٢٠٠٦م، لديه عدد سبعة فروع. وتتركز الأنشطة الرئيسة للبنك في تقديم منتجات تمويلية إسلامية والاستثمار في النشاط العقاري وتمويل الشركات.

٢,١ بيت التمويل الكويتي - البحرين: ش.م.ب. (مقفلة): بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة ٩٣ % مسجل بمملكة البحرين منذ عام ٢٠٠٢م، لديه ثمانية فروع وثمانية شركات تابعة منها بنك إسلامي يعمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتتركز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة في الأرباح وتقديم عقود تمويلية إسلامية ومنها بيوع التجزئة، وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل قطاع الخدمات والاتصالات والنشاط الاستثماري العقاري.

٣,١ البنك الكويتي التركي للمساهمة: بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة ٦٢ %، مسجل بدولة تركيا منذ عام ١٩٨٩م، لدى البنك مئة وعشرون فرعاً، ولديه شركتين تابعتين مملوكتان بالكامل، تتمثل الأنشطة الرئيسة للبنك في تقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

٤,١ شركة المثنى للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة): شركة استثمارية تابعة مملوكة بالكامل لديها سبع شركات تابعة وعشرة شركات زميلة، تتركز أنشطتها الرئيسة في أنشطة الاستثمار والتمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار العقاري وخدمات إدارة الأصول.

٥.١ مجموعة عارف الإستثمارية ش.م.ك. (مقفلة): شركة استثمارية مملوكة بنسبة ٥٢ %، وتتوسع أنشطة الشركة في الأنشطة التمويلية الإسلامية وأنشطة الاستثمار العقاري، وتتسع الأنشطة من خلال الشركات التابعة (عدد إثنان وثلاثون شركة) في مجال الطاقة والخدمات التعليمية والطبية والنقل والتكنولوجيا المعلوماتية.

(١) التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة، التقرير الحادي والثلاثون، ٢٠٠٩م.

- ٦-١ شركة بيت إدارة السيولة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة): شركة استثمارية تابعة مملوكة بالكامل، تتمثل الأنشطة الرئيسية بها في عمليات التمويل والاستثمار ذات الجودة العالية والمخاطر المحدودة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.
- ٧,١ بيتك للأسهم الخاصة: شركة استثمارية تابعة مملوكة بالكامل مسجلة بجزر الكايمن، وتتمثل الأنشطة الرئيسية في الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة حول العالم.
- ٨,١ شركة النخيل المتحدة العقارية ش.م.ك. (مقفلة): شركة استثمار تابعة مملوكة بالكامل، تقوم الشركة بتملك وبيع و شراء وتطوير العقارات والأراضي المملوكة للشركة، وكذلك بالإقامة عن العملاء داخل دولة الكويت وخارجها.
- ٩,١ شركة بيتك للاستثمار العقاري ش.م.س. (مقفلة): شركة تجارية تابعة مملوكة بالكامل، مسجلة بالسعودية، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في الاستثمار والتطوير العقاري.
- ١٠,١ شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة): شركة تجارية تابعة مملوكة بنسبة ٥١ %، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات الإيجار التشغيلي.
- ١١,١ شركة الأفكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة): شركة تمويل إسلامي مملوكة بنسبة ٥٢ %، تتمثل أنشطة الشركة في عمليات شراء الطائرات وتأجيرها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.
- ١٢,١ شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة): شركة تابعة مملوكة بنسبة ٩٧ %، وتتمثل أنشطة الشركة في تسويق وتطوير البرمجيات ومعدات الحاسب الآلي وفي تقديم الاستشارات الفنية المتخصصة، ولدى الشركة عدد من الشركات التابعة تعمل في أكثر من ١٨ دولة تنتسج جغرافياً في آسيا والشرق الأوسط و أفريقيا.
- ١٣,١ شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (قابضة): شركة تابعة مملوكة بالكامل، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في تملك أصول استراتيجية طويلة الأجل من خلال الاستثمار أو التمويل في شركات ذات أنشطة اقتصادية صناعية و أخرى تجارية.

ثانياً: الشركات الزميلة لبيت التمويل الكويتي " استثمارات أخرى "

- ١-٢ الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة): شركة زميلة مملوكة بنسبة ٢٧ % تعمل في نشاط التأمين التكافلي الإسلامي وتقديم الاستشارات والدراسات الفنية الخاصة بعمليات إعادة التأمين، إلى جانب استثمار الأموال في الصناديق التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢,٢ مركز إدارة السيولة ش.م.ب. (مقفل): شركة زميلة مملوكة بنسبة ٢٥ % مسجلة بمملكة البحرين، تعمل في مجال الأنشطة التمويلية والاستثمارية ذات الجودة العالية والمخاطر المحدودة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

٢.٣ مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.: شركة زميلة مملوكة بنسبة ٢٠ % مسجلة بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧٥م، لدى المصرف عدد اثنان وعشرون فرعاً، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال و إدارة الأصول.

٢.٤ بيت الاستثمار الخليجي ش.م.ك. (مقفل): شركة استثمارية زميلة مملوكة بنسبة ٢٠% إن الأنشطة الرئيسية للشركة تتمثل في أنشطة الاستثمار والخدمات المالية والاستشارية المتعلقة بها.

٢.٥ الشركة الأولى للاستثمار ش.م.ك. (مقفل): شركة زميلة مملوكة بنسبة ٩%، تم تأسيس الشركة في العام ١٩٩٧م، وهي إحدى المؤسسات المالية الاستثمارية الرائدة في الكويت والتي تمارس عدداً من الأنشطة الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن نشاطاتها المختلفة الملكية الخاصة وأسهم الشركات و إدارة الأصول.

١-٢ أداء البنوك الإسلامية بالكويت

أشار تقرير حديث لشركة بيتك للأبحاث والدراسات التابعة لبيت التمويل الكويتي "بيتك" إلى أنه فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية فإن الكويت أصبحت تفضل الخدمات المالية الإسلامية، فبين عامي ٢٠٠٤م و ٢٠٠٩م شهد حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الكويت نمواً بمعدل سنوي مركب قدره ٢٢% وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٠م.

وتوسع نطاق الأصول المصرفية الإسلامية في الكويت بزيادة بنسبة بلغت ٦,٧% لتصل قيمتها إلى ١٤,٣ مليار دينار من ١٣,٤ مليار دينار كانت سُجّلت حتى نهاية عام ٢٠٠٩م، وتمثل ٣٥,٤ في المئة من إجمالي الأصول في النظام المصرفي ككل (٢٠٠٩: ٣٣,١ في المئة).

ومن الواضح أن هذه القوة الدافعة قد جاءت من بيت التمويل الكويتي بنسبة ٢٩,٧%، والذي يهيمن على القطاع المصرفي الإسلامي في البلاد، تلاه بنك بوبيان ٢,٩% وبنك الكويت الدولي ٢,٨% (١).

وقد ارتفعت موجودات البنوك الإسلامية في الربع الثالث بنسبة ١٠ % لتصل إلى ما يقرب من ١٤,٤ مليار دينار كويتي، بينما سجلت موجودات البنوك التقليدية ارتفاعاً محدوداً بنسبة ١ % فقط، حيث وصلت إلى مستوى ٢٧,٧ مليار دينار وبأرقام مقاربة لنفس الفترة من العام الماضي ولا تفوقها إلا بـ ١٠٠ مليون دينار تقريباً، وهو ما يشير إلى الإقبال على الودائع في البنوك الإسلامية أكثر منه في البنوك التقليدية خلال العام الماضي.

وكان أبرز معطيات البنوك الكويتية هو نمو حقوق مساهميه، حيث سجلت المصارف الإسلامية نموًا بنسبة ٨ % لتصل إلى ٢,٥ مليار دينار بعد أن كانت خلال الربع الثالث من العام الماضي ٢,٣ مليار دينار، بينما كان نمو حقوق مساهمي البنوك التقليدية بنسبة ١٤ % لتصل إلى ٣,٨ مليارات دينار مقارنة مع ٣,٦ مليارات دينار خلال الربع الثالث من العام الماضي. (١)

والجدول التالي يوضح حجم الصيرفة الإسلامية من إجمالي النظام المصرفي في بعض الدول العربية لعام ٢٠٠٧م.

جدول رقم (١) حجم الصيرفة الإسلامية من إجمالي النظام المصرفي

النسبة (%)	البلد
٦	الأردن
٣٠	الكويت
١٥	السعودية
١٤	قطر
١٣	الإمارات
٣	مصر
٧	البحرين

Source: BLOMINVEST BANK, Feb. ٢٠٠٩

ومن الجدول السابق يتضح أن الكويت حازت المرتبة الأولى من حيث حجم الصيرفة الإسلامية من إجمالي النظام المصرفي، حيث بلغت نسبتها ٣٠ % تليها السعودية (١٥ %) ثم قطر (١٤ %) ثم الإمارات (١٣ %) ثم البحرين والأردن ومصر.

والجدول التالي يوضح تطور حجم الصيرفة الإسلامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية (%)

جدول رقم (٢) تطور حجم الصيرفة الإسلامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

البلد	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
البحرين	٤٦,٤	٥٧,٤	٧٨,٤	١١٢,١	١٤٢,٠
مصر	٤,٤	٤,٩	٥,٢	٥,٨	٦,٤
الأردن	١٥,٥	١٦,٤	١٨,١	١٨,٨	١٩,٤
الكويت	٢١,٧	٢٢,٣	٢٩,٠	٣٧,١	٥٤,٦
قطر	١٣,٦	١٥,٣	١٧,٦	٢٦,٦	٣٤,٥
السعودية	١٠,٧	١٠,٢	٩,٧	٩,٤	٩,١
الإمارات	١٢,٢	١٤,٩	٢١,٠	٣٠,٤	٣٧,٠

Source: BLOMINVEST BANK, Feb ٢٠٠٩ .

ومن الجدول السابق يتضح أن الكويت تحتل المرتبة الثانية، بعد البحرين، من حيث تطور حجم الصيرفة الإسلامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية (%) حيث ارتفعت النسبة بالكويت من ٢١,٧% عام ٢٠٠٣م إلى ٥٤,٦% عام ٢٠٠٧م.

وقد كشف تقرير حديث لشركة «بيتك» للأبحاث عن أن صناعة الصيرفة الإسلامية تمثل ٣٥ في المئة من إجمالي الأصول المصرفية الكويتية، فيما تشكل نحو ١٧ في المئة من إجمالي أصول النظام المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي كما في نهاية مارس ٢٠١٠م. وتوقع التقرير أن تواصل الصناعة نموها بمعدل سنوي يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المئة، إذا ما استمرت أربعة عوامل رئيسية منها الإطار التنظيمي، وارتفاع الناتج المحلي، وتوسيع مجالات العمل، وخطط التطوير الحكومية التي تدفع قداماً بمعدلات النمو، وتضيف زخماً قوياً ممثلاً في زيادة الطلب.

وجاء في التقرير أن الكويت تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول المصرفية (١)

٢- البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالكويت

يعد النظام المصرفي الإسلامي الأكثر نمواً في الكويت بمعدل نمو بلغ ٢٣,٢% في الفترة ما بين عام ٢٠٠٢م - ٢٠٠٨م مقارنة بـ ١٤,٣% للنظام المصرفي التقليدي، بينما بلغ مجموع الأصول للبنوك الإسلامية ما نسبته ٢٩% من مجموع الأصول المصرفية في الكويت، وتضع هذه النسبة الكويت في المرتبة الثالثة بين دول الخليج العربي بعد كل من المملكة العربية السعودية (٣٥%) والبحرين (٢٩,٩%).

٢-١ اختلافات منهجية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

قد تتفق الصيرفة الإسلامية والتقليدية في القيام بدور الوساطة المالية، لكن لكل من المصرف الإسلامي والتقليدي مقاصد وأهداف، فالمصرف التقليدي يخضع في أعماله للضوابط القانونية دون إعمال أو مراعاة للضوابط الشرعية، أما في المصارف الإسلامية فتخضع أعمالها للضوابط الشرعية، أي أنه لكل عملية مصرفية عقد شرعي مع الأخذ في الاعتبار الضوابط القانونية وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ويتعامل المصرف التقليدي بسعر الفائدة المحددة سلفاً على جميع أنواع القروض سواء كانت من المدخرين أو للمستثمرين، أما المصرف الإسلامي فيتعامل على أساس المشاركة في الربح والخسارة ولا يتعامل بسعر الفائدة والتي هي من الربا المحرم وإنما يستخدم هامش الربحية. ويلتزم المصرف الإسلامي بقاعدة الحلال والحرام، أما المصرف التقليدي فلا يلتزم إلا بالضوابط القانونية، والجدول التالي يلخص أهم الفوارق بين المصرف التقليدي و الإسلامي:

جدول رقم (٣) أهم الفروق بين المصرف التقليدي و الإسلامي

أوجه المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
الربح	- الفرق بين الفائدة المدبنة و الدائنة.	الربح ناتج من الاستثمار الفعلي لأموال المودعين و البنك.
النشاط الأساسي	يتلقى الودائع و يمنح القروض .	يساهم مباشرة في تمويل المشروعات و القطاعات المتخصصة (زراعية - صناعية - عقارية) سواء المشروعات طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل.
الاتجار المباشر	لا تستطيع القيام به (شراء و بيع السلع) .	يقوم بالاتجار المباشر في شراء و بيع السلع وفقاً لصيغ البيوع الإسلامية.
الودائع	تقبل الودائع و تتعهد بردها و الفوائد عليها وفقاً لأجل محدد (ضمان رأس المال)	تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعي ، و يوزع الربح الناتج من التوظيف الفعلي.

الأسهـم المتمازة	يصدر أسهم ممتازة محددة الفائدة.	يصدر صكوك تساهم في الربح والخسارة .
رأس المال	يصدر في صورة أسهم عادية وممتازة.	يصدر في صورة أسهم عادية فقط .
العميل	دائن / مدين	مشتري / شريك / مستأجر / مستصنع.
الضوابط	قانونية	شرعية + قانونية
الآلية	سعر الفائدة	المشاركة في الربح والخسارة (هامش ربحية)
النظرة إلى النقود	تعد النقود سلعة تباع وتشتري	تعد النقود وسيلة
الرقابة الشرعية	لا توجد هيئة للرقابة الشرعية	ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية، تصدر الفتاوى في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق الشرعي من خلال الإدارة الشرعية .
صيغ توظيف الأموال	قروض معظمها تجاري، يوجه بعضها للاستثمار في الأوراق	توظف وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية (بيوع - مشاركات - إيجارات... الخ) ، تأسيس مشروعات .
صندوق الزكاة	لا يوجد نشاط للزكاة في المصرف.	أحد الأنشطة التكافلية في المصرف الإسلامي. ويمول من زكاة رأس مال المصرف بالإضافة إلى الهبات والتبرعات.
الدراسات الاجتماعية	الاهتمام بالضمانات ورأس المال والقدرة الائتمانية.	الاهتمام بشكل أكبر، حيث أن المصرف يدخل مشاركاً في المشروعات ويركز على مصادر السداد والمشروع محل التمويل.
الحلال والحرام	ليس شرطاً أساسياً للتوظيف	تلتزم بالحلال والحرام، فعلى سبيل المثال لا تمول المصارف الإسلامية مشروعات الخمر والقمار ولحم الخنزير بصرف النظر عن درجة ربحيتها، أو أي أنشطة محرمة.
الموارد البشرية	التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية المرتبطة بالعمل فقط.	* التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية. * الالتزام الأخلاقي والإيمان بالعمل المصرفي الإسلامي. * الرغبة في إعادة التعليم من منظور الشريعة الإسلامية.
شراء الديون	تقوم ببيع وشراء الديون.	لا تقوم بالتجارة في الديون.

المصدر: محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية

الإسلامية الثاني، إبريل ٢٠١٠م.

٢-٢ تفوق البنوك الإسلامية في الكويت

على الرغم من أن البنوك التقليدية تواجه منذ سنوات منافسة حادة في ظل النمو المتزايد للبنوك الإسلامية في الكويت وتزايد حصتها السوقية سواء من حيث عدد العملاء أو الودائع، فإنها بدأت واعية لهذه التطورات من خلال مجموعة من الخطوات التي قامت بها، ومن أبرز هذه الخطوات قيام الكثير من البنوك التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، حيث طرحت عدة صناديق متطابقة مع الشريعة الإسلامية في محاولة منها لاقتناص جزء من السوق المتنامي.

وتوسعت العديد من البنوك التقليدية خارج الكويت من خلال افتتاح فروع جديدة لها في الخارج، أو القيام بعمليات استحواذ كمحاولة للخروج من السوق المحلي الذي بات ضيقاً على هذه البنوك في ظل ارتفاع حدة المنافسة فيه وندرة الفرص. ويطرح الاندماج بين البنوك التقليدية منذ سنوات طويلة كأحد الحلول التي تمكن هذه البنوك من مواجهة مخاطر المنافسة مع البنوك الإسلامية إلا أن تعثر كل محاولات الاندماج وعدم وجود رغبة حقيقية لدى كبار ملاك هذه البنوك يقف دائماً في وجه أية محاولة للاندماج.

وتلقى البنوك الإسلامية دعماً قوياً من اتجاهين، الأول يتمثل في زيادة الوعي بأهميتها وقبال العملاء عليها، والثاني نمو المؤسسات المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار المتطابقة للشريعة الإسلامية التي تدعم البنوك الإسلامية بكل طاقاتها. (١) من جهته أوضح إبراهيم عويس أحد أبرز خبراء الاقتصاد السياسي أن أحد أهم أسباب نجاح الصيرفة الإسلامية وخروجها من الأزمة المالية العالمية كونها لا تتعامل في المشتقات أي أنها لا تستخدم المال كتجارة وهذه مبادئ أساسية بالنسبة للاقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى أن هذا من أهم أسباب سر تحول الكثير من البنوك العالمية إلى افتتاح نوافذ تتعامل بالتعاملات الإسلامية حتى في الولايات المتحدة.

(١) وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، ١٤-١٢-٢٠٠٩م.

وأشار عويس إلى أنه رغم صغر حجم الاقتصاد الإسلامي المتمثل في موجودات البنوك الإسلامية الذي يشكل نسبة " ١% فقط من حجم الاقتصاد العالمي ويقدر بـ تريليون دولار، إلا أنه من الممكن أن ينافس الاقتصاد العالمي التقليدي من خلال اهتمام كثير من الدول ذات الاقتصادات القوية بالاستثمار الإسلامي، مضيفاً أن هناك عدة بنوك في الولايات المتحدة تتعامل من خلال منافذ إسلامية ويوجد في بريطانيا التي أصبحت المركز الرئيس للاقتصاد الإسلامي في الغرب البنك البريطاني الإسلامي، كما بدأت عدة جامعات بريطانية تدرس درجة الماجستير في الصيرفة.

وكشف الخبير عن أن اليابان كحكومة طلبت من الكويت أن تقوم بدراسة عن موضوع الاستثمار الإسلامي للأموال واليابان دولة بعيدة عن العالم العربي والإسلامي جدا وحتى طريقة الحياة مختلفة تماماً فيها عن العالم الإسلامي والعربي، ولكن اهتمامهم بالموضوع يأتي أساساً من خلال أن البنوك الإسلامية خرجت سالمة معافاة من الأزمة المالية العالمية، وهذا ما جعلهم يتساءلون لأنهم يريدون أن ينفذوا بعض المخططات التي تقوم بها الدراسات في هذا الموضوع، ليس فقط في اليابان ولكن في أوروبا أيضاً.

وبين عويس أن نمو الاقتصاد الإسلامي وزيادة حجمه سيكون بطريقة تراكمية وأنه يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يغير معادلة الاقتصاد التقليدي في العالم القائم على المتاجرة بالأموال، مشيراً إلى أن هذا سيصبح إسهماً جديداً في شكل الاقتصاد الجديد، وكشف عن أنه قدم ورقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الممكن أن ينظروا فيها وفحوى هذه الورقة أن يأخذ الإصلاح المالي العالمي من القواعد الإسلامية ويكون قائماً عليها. (١)

(١) الشرق الاقتصادي، العدد ٨١٦٢، ٢١ أكتوبر ٢٠١٠م.

٣- أسباب ازدهار المصارف الإسلامية بالكويت

يرجع ازدهار وتطور البنوك الإسلامية بالكويت بشكل رئيسي إلى ما تتمتع به البنوك الإسلامية بالكويت من إطار تشريعي قوي واضح ومدعم لعملها، وبيئة مجتمعية تشجع عمل البنوك الإسلامية وتقبل عليها.

ويعد قانون البنوك الإسلامية هو القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م، من خلال إضافة قسم خاص للبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

٣-١ قانون البنوك الإسلامية

يقع هذا القانون وهو القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م في خمس مواد تتضمن المادة الثانية منه إضافة (١٥) خمس عشرة مادة على النحو الوارد بهذا القانون وبيانها كالتالي:

- م ٨٦/٢: تعريف البنوك الإسلامية.
- م ٨٧/٢: يجوز للبنوك الكويتية تأسيس شركات تابعة تزاوّل النشاط الذي تزاوله البنوك الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولأحكام هذا القانون، وتعتبر هذه الشركة التابعة بنكاً إسلامياً مستقلاً في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون.
- م ٨٨/٢: طلبات تأسيس البنوك الإسلامية.
- م ٨٩/٢: تسجيل البنوك الإسلامية.
- م ٩٠/٢: شروط تسجيل البنوك الإسلامية.
- م ٩١/٢: شروط تسجيل فروع البنوك الإسلامية الأجنبية.
- م ٩٢/٢: رأس مال البنك الإسلامي.
- م ٩٣/٢: تشكيل هيئة مستقلة للرقابة الشرعية والنص على وجودها في النظام الأساسي وعقد التأسيس وكيفية تشكيلها واختصاصاتها، وجواز إحالة الخلاف الفقهي بين أعضائها إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- م ٩٤/٢: الحسابات المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لما يقرره البنك المركزي.
- م ٩٥/٢: عمليات البنك المركزي مع البنوك الإسلامية.
- م ٩٦/٢: ودائع البنوك الإسلامية.
- م ٩٧/٢: الرقابة على البنوك الإسلامية.
- م ٩٨/٢: سلطات البنك المركزي على أعمال البنوك الإسلامية.

- م ٩٩/٢: يحظر على البنوك الإسلامية أن تمتلك أو تتعامل في قسائم أو مباني السكن الخاص داخل دولة الكويت فيما عدا ما نص عليه.
- م ١٠٠/٢: تخضع البنوك الإسلامية لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القسم.
- م ٣: تسجيل الشركات القائمة التي تراول المهنة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- م ٤: تعديل أوضاع البنوك القائمة التي ترغب في مزاوله أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- م ٥: تنفيذية.

٢-٣ توضيح الامتيازات التشريعية للبنوك الإسلامية بالكويت

انفرد القانون الكويتي بالنص على عدة أحكام فيما يخص البنوك الإسلامية هي:

- ١- انفرد بالنص صراحة على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المادة ٩٣/٢.
- ٢- انفرد بالنص في المادة ٩٤/٢ على أن الحسابات المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية تتم وفقاً للقواعد والأوضاع التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لما يقرره البنك المركزي.
- ٣- كذلك انفرد بالنص في المادة ٩٥/٢ على أن يكون البنك المركزي المسعف للبنوك الإسلامية في الحالات الاضطرارية باستخدام الأدوات والأساليب التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وطبقاً للشروط والقواعد التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي.
- ٤- انفرد بالنص في المادة الرابعة على أنه يجوز للبنوك القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وترغب في مزاوله أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أن تقوم بتعديل أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها لها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن، أي فتح الباب أمام تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي وفقاً للقواعد والشروط الواجب مراعاتها في هذا الشأن.

٥- انفرد بالنص في المادة ٨٧/٢ على جواز أن تقوم البنوك التقليدية بممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال شركات تابعة لها كيان قانوني ومالي مستقل وفقاً للشروط والأوضاع والاستثناءات المنصوص عليها في تلك المادة، وتعتبر هذه الشركات كبنك إسلامي مستقل في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون. (١)

وقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية، فقد أكد المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي أن الأسلوب الأمثل هو تأسيس مصارف إسلامية جديدة، أو أن يتبنى البنك التقليدي الراغب في التحول للمصرفية الإسلامية مبدأ التحول الكلي وفق خطة زمنية معلنة ، حيث يرفض البنك المركزي الكويتي فكرة الإزدواجية في التعامل داخل البنك الواحد سواء في شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية مع استمرار البنك بالعمل بالنظام التقليدي.

وقد اشترط القانون الكويتي على البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكامل وليس الجزئي، ومن أهم هذه الشروط ما يلي :

١. إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها البنك المركزي.
٢. إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.
٣. إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.
٤. تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.
٥. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك المحول.(٢)

(١) عبد الحميد محمود البعلي، القوانين والتشريعات المصرفية الإسلامية.. دراسة مقارنة

(٢) مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية.. دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٤ - التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية بالكويت

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في الكويت العديد من التحديات على النحو التالي:

٤-١ التحديات التشغيلية والتطويرية

إن النمو الواضح في الصناعة المصرفية الإسلامية وتنامي الطلب العالمي على المنتجات الإسلامية، يتطلب تنوع الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى "الهندسة المالية" وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين الضوابط الشرعية والكفاءة الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة وتنوع الخدمات والمنتجات المصرفية، وتوزيع المخاطر، وتقوية الإمكانيات التنافسية، وهذا بدوره يتطلب توافر موارد بشرية مؤهلة علمياً وعملياً للقيام بالعملية التطويرية وابتكار المنتجات والخدمات للصناعة المصرفية الإسلامية. (١)

وقد أكد الدكتور علي محي الدين القره داغي الأمين العام لاتحاد العلماء المسلمين أن هناك حاجة إلى تطوير المنتجات الإسلامية بحيث تتوافر فيها جميع شروط التحدي والبقاء والتطوير، ويرى أن أكبر تحد هو الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية بكل وضوح، وينادي القره داغي بأن تخصص المؤسسات المالية الإسلامية كلها سوى البنوك والشركات والتأمين نسبة من أرباحها لتطوير المنتجات والبحوث وأكد أنه لا بد أن تكون هناك دراسات على جميع المستويات. (٢)

٤-٢ التحديات الشرعية

إن الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المصرفية رهن بتوفر القدرة والرغبة معاً بغرض تحقيق الانضباط والالتزام الشرعي، وهذا يتطلب المعرفة الشرعية الجيدة بالصيغ والأدوات المالية الإسلامية وأحكامها، وقد تبين أن هناك قصورا في إلمام العاملين بالمصارف الإسلامية بالجوانب الشرعية والمصرفية . وهذا الأمر يتطلب إعداد كوادر بشرية ملمة بالجوانب الشرعية والجوانب المصرفية للعمل على التأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية للأعمال المصرفية.

(١) محمد البلتاجي ، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية

الإسلامية الثاني، ابريل ٢٠١٠م

(٢) الشرق الاقتصادي. ... مرجع سبق ذكره.

٤-٣ تحديات تتعلق بالتعليم والتدريب

من التحديات التي تقابل المصارف الإسلامية، التعليم والتدريب والبحوث وهي أركان نمو أي نظام ، الأمر الذي ينعكس على العاملين القائمين علي إدارة وتشغيل المصارف الإسلامية من الناحية الإدارية أو المهنية.

وقد أكدت البحوث التي أجريت في هذا المجال مجموعة من النتائج ترتبط بعدم التخطيط للموارد البشرية في المصارف الإسلامية وعدم توصيف الوظائف والمهام للعاملين في المصارف الإسلامية، وعدم توافر منهج محدد المعالم واضح القسامات لاختيار واختبار العاملين وفق معايير محددة ، وهذا يلقي اهتمام على ضرورة إعداد وتطوير العاملين في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة.

٤-٤ تحديات العولمة

ظهر في السنوات الأخيرة تحدي جديد يواجه المصارف الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية، ويفرض هذا التحدي أن تتجه المصارف الإسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية والاتصال .

والتحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض – والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة – وبين رغبات المودعين في سهولة تسهيل الودائع مع قلة المخاطر. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للمصارف الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية و صناديق الاستثمار، كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الأسواق المالية الإسلامية. (١)

(١) مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق، يوليو ٢٠٠٥م.

٥ - نتائج وتوصيات

يتضح من التحليل السابق نتيجة غاية في الأهمية ألا وهي تعاضد دور البنوك الإسلامية وتفوقها على البنوك التقليدية بالكويت، وقدرة البنوك الإسلامية خاصة بالكويت على مواجهة الأزمات العالمية من خلال استثماراتها الشرعية وبرامجها التنموية، كما يتأكد لنا زيادة الطلب على منتجات وخدمات البنوك الإسلامية بالكويت من خلال نمو الودائع والصناديق الاستثمارية ورؤوس الأموال، ومن أجل مواجهة البنوك الإسلامية للتحديات السالفة الذكر فإنه يُقترح ما يلي:

٥-١ الجوانب الشرعية لأعمال المصرفية

تعد دراسة الجوانب الشرعية والتي تتضمن القواعد والضوابط الشرعية المستمدة من فقه المعاملات من أهم المجالات التي يجب الإلمام بها من كافة العاملين بالمصارف الإسلامية لأنها القاعدة التي تنطلق منها كافة المعاملات بالمصارف الإسلامية. ولذلك يجب إعداد برامج تدريبية في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المصرفية والخطوات الشرعية لتطبيق المنتجات والخدمات المصرفية.

٥-٢ الصيغ التمويلية

تعد الصيغ التمويلية من مرابحات ومشاركات ومضاربات واستصناع وإجارة إلى غير ذلك من الصيغ التمويلية من العناصر التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية، ولكن المفاهيم والضوابط الشرعية لتلك الصيغ تتطلب كفاءات متخصصة في تطبيقها وتسويقها، ومن ثم يجب إعداد برامج متخصصة للعاملين تتضمن دراسة الفرص الاستثمارية والأساليب الحديثة لإعداد دراسات الجدوى وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية والمعايير المحاسبية الخاصة بها.

٥-٣ تطوير المنتجات

يعد تطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية من أهم المجالات التي يجب تأهيل العاملين فنياً وتقنياً للقيام بها وذلك بهدف مواجهة التحديات التي تقابل الصناعة المصرفية الإسلامية، ويتطلب ذلك إعداد برامج تنمية ذاتية للعاملين وبرامج الهندسة المالية لتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

٥-٤ تعاون البنوك الإسلامية في مجال توفير تمويل تجميع بنكي للمشاريع الكبيرة للتغلب

على مشكلة صغر حجم المصارف القائمة ومحدودية قدرتها على تمويل مثل هذه المشاريع. (١)

(١) تيسير رضوان الصمادي، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سورية، يونيو ٢٠٠٩م.

٥-٥ الخدمات المصرفية

تعد جودة الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة للعملاء ومعرفة العاملين بالفرق بينها وبين الخدمات المصرفية التقليدية من الجوانب المهمة التي يجب علي العاملين بالمصارف الإسلامية إتقانها.

وترجع أهمية ذلك إلى أن الخدمات المصرفية الإسلامية هي أول ما يقابل العميل بالمصرف الإسلامي وهي بوابة العبور لأنشطة المصرف الأخرى.

٦-٥ الجوانب الإدارية

يجب الاهتمام ببرامج التنمية الإدارية للعاملين وإكسابهم مهارة القدرة على إدارة فرق العمل والإدارة بالأهداف وتنمية القدرة على الابتكار والإبداع وتنمية المهارات الشخصية.

٧-٥ الجوانب التسويقية

تعد الجوانب التسويقية من المجالات التي يجب الاهتمام بها من حيث إكساب العاملين المهارات التسويقية الحديثة والقدرة على بيع المنتجات ومهارات الاتصال الفعال، وذلك عن طريق تنظيم العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في هذا المجال.

٨-٥ الجوانب الأخلاقية

تعد الجوانب الأخلاقية من أهم المجالات التي يجب غرسها في العاملين بالمصارف الإسلامية، وذلك عن طريق الاهتمام بالبرامج التدريبية التي تحث العاملين على الاهتمام بحسن المعاملة وإتقان العمل والالتزام بتعاليم الإسلام.

٩-٥ الإمام بالأنظمة والتعليمات الدولية

تعمل المصارف الإسلامية في ظل أسواق دولية تحكمها العديد من المعايير والأنظمة والأعراف المصرفية والتي يجب أن يلم بها كافة العاملين بالمصارف الإسلامية ، ومن تلك المعايير معايير لجنة بازل .

المراجع

- ١- التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة، التقرير الحادي والثلاثون، ٢٠٠٩م.
- ٢- الشرق الاقتصادي، العدد ٨١٦٢، ٢١ أكتوبر ٢٠١٠م.
- ٣- تقرير شركة بيتك للأبحاث والدراسات، موقع صوت الكويت، ٢٧-٩-٢٠١٠م.
- ٤- تيسير رضوان الصمادي، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سورية، يونيو ٢٠٠٩م.
- ٥- صحيفة السياسة الكويتية، ٥-١٠-٢٠١٠م.
- ٦- صحيفة الوطن الكويتية، ٧-١٢-٢٠١٠م.
- ٧- صحيفة عالم اليوم الكويتية، ١٢-١٢-٢٠١٠م.
- ٨- عبد الحميد محمود البعلي، القوانين والتشريعات المصرفية الإسلامية.. دراسة مقارنة.
- ٩- محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، إبريل ٢٠١٠م.
- ١٠- مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق، يوليو ٢٠٠٥م.
- ١١- مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٢- وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، ١٤-١٢-٢٠٠٩م.